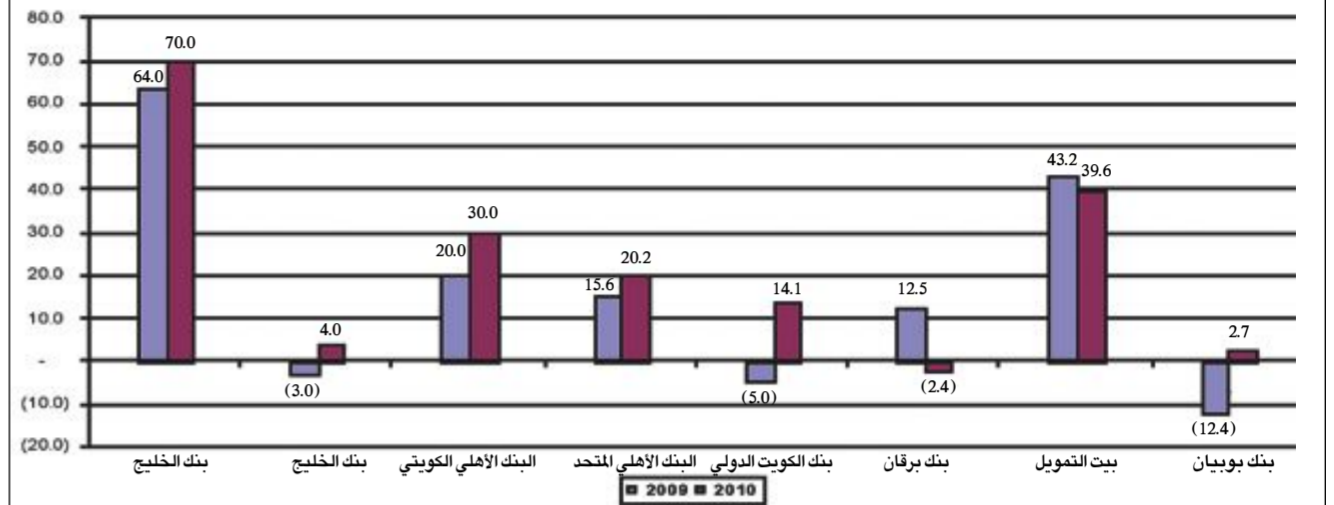


«المدنية للتمويل والاستثمار»: ارتفاع حقوق المساهمين بنسبة 14 % ونمو إجمالي الأصول 4 % سنوياً

البنوك حققت أرباحاً بقيمة 407.9 ملايين دينار في الربع الثالث



ربحية السهم الأشهر التسعة الأولى من العام



ذكر تقرير «المدنية» للتمويل والاستثمار ان قطاع البنوك الكويتي حقق ارتفاعاً في الأرباح خلال التسعة اشهر الماضية بنسبة 23 في المئة وذكر التقرير انه مع بدء اقتراب موسم إعلان نتائج الأعمال الفصلية للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، كان قطاع البنوك في مقدمة العائدين كعادته، وينتهي شهر أكتوبر من العام الحالي 2010، أعلنت ثمانية بنوك من أصل تسعة مدرجة عن نتائج أعمالها الفصلية، ولم يتبق إلا البنك التجاري الكويتي الذي لم يعلن بعد وقت إعداد التقرير. ولقد استحق قطاع البنوك أن يتبوأ بصورة شرعية مكانته التي يستحقها سواء على مستوى الأداء السوقي من بداية العام أو على مستوى نتائج الأعمال الفصلية التي تواترت إعلاناتها منذ منتصف الشهر الماضي. وتناول التقرير أهم بنود القوائم المالية للبنوك التي أفصحت عن نتائج أعمالها خلال الفترة من عام 2006 إلى 2010، في محاولة لمعرفة تطور الأوضاع المالية لدى زمني أوسع مع التركيز بالطبع على العاملين الأخيرين بشيء من التفصيل.

سجلت صافي الأرباح نمواً بلغ 35 % على مستوى 3 شهور

فقد شهد العام الحالي 2010 عودة البنوك مجدداً الى تحقيق معدلات نمو ملحوظة، فبعد تسجيل القطاع انخفاضاً في قيم الأرباح الفصلية خلال عام 2009 بنسبة 58 في المئة فقد عاودت البنوك مجدداً تحقيق نمواً في معدلات صافي الأرباح الفصلية والتي بلغت 22.9 في المئة. وعلى الرغم من الانخفاض النسبي في قيم الأرباح التي حققها القطاع في نهاية الربع الثالث بالمقارنة مع إجمالياتها خلال الأعوام السابقة (525 & 694 & 790) أعوام (2006 & 2007 & 2008) إلا أنه يجب النظر بشكل شامل وموضوعي لاختلاف الأوضاع العامة للاقتصاد سواء على المستوى المحلي أو العالمي، حيث إن نجاح البنوك في إيقاف النزيف الناتج عن الأزمة المالية العالمية وبدء مرحلة الصعود مجدداً في إشارة صريحة وقوية عن قرب نهاية المرحلة الماضية وبدء ظهور فترة جديدة ومرحلة جديدة خلال المرحلة المقبلة، كما أنها تشير الى استيعاب البنوك لآثار الأزمة وتبعاتها والعودة للدخول في مرحلة التضخيم من جديد.

نمو إجمالي الأصول

بلغ إجمالي أصول القطاع بنهاية سبتمبر 2010 الماضي 41 مليار دينار كويتي، بنسبة نمو بلغت 4.5 في المئة عن الفترة نفسها من العام السابق والتي بلغت 39 مليار دينار كويتي. وقد تصدر البنك الوطني قائمة إجمالي الأصول لقطاع البنوك والتي بلغت 12.5 مليار دينار كويتي بنسبة 30.4 في المئة من إجمالي أصول القطاع، واحتل بيت التمويل الكويتي المرتبة الثانية بإجمالي أصول بلغت 12.1 مليار دينار كويتي وبنسبة 29.4 في المئة من إجمالي أصول القطاع، وقد شكلت أصول البنكين 59.8 في المئة من إجمالي أصول القطاع بالكامل. ومن جهة أخرى فقد مالت أصول جميع البنوك الى الارتفاع بشكل شبه جماعي، باستثناء بنك الخليج والبنك الأهلي الكويتي اللذين شهدا تراجعاً طفيفاً في إجمالي الأصول بلغ 2.2 في المئة و 4.0 في المئة على الترتيب وعلى صعيد النمو في إجمالي الأصول فقد تصدر بنك بوبيان القائمة محققاً نمواً بلغ 34.7 في المئة على أساس سنوي لتصل إجمالي أصول البنك الى 1.24 مليار دينار كويتي بالمقارنة مع 924 مليون دينار كويتي خلال نفس الفترة من العام السابق. وبالإشارة الى التطور التاريخي لأصول القطاع، فقد سجل إجمالي الأصول نمواً بنسبة 73.7 في المئة في نهاية سبتمبر الماضي بالمقارنة مع سبتمبر 2006، كما سجل متوسط معدل نمو تراكمي بلغ 14.8 في المئة خلال الفترة نفسها أيضاً.

وبطبيعة الحال شهد إجمالي أصول جميع البنوك المدرجة نمواً خلال الفترة من 2006 - 2010، وإن كان التصيب الأكبر من جانب بنك بوبيان الذي سجلت أصوله متوسط معدل نمو تراكمي (CAGR) خلال ذات الفترة بلغ 27.7 في المئة حيث بلغت إجمالي الأصول 1.2 مليار دينار كويتي بنهاية سبتمبر 2010 بالمقارنة مع 468 مليون بنهاية سبتمبر 2006. كما سجل بيت التمويل الكويتي معدل نمو تراكمي لإجمالي الأصول بلغ 20.6 في المئة خلال الفترة بين 2010 - 2006.

صافي الأرباح بلغ 23 % على مستوى 9 شهور

سجل قطاع البنوك الكويتية في نهاية الربع الثالث من العام الحالي 2010 ولفترة الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي صافي أرباح بلغ 407.9 ملايين دينار كويتي، حيث حققت سبعة بنوك من أصل ثمانية إجمالي أرباح بلغ 410.9 ملايين دينار كويتي مقابل خسارة وحيدة حققها بنك برقان وبلغت 3.0 ملايين دينار كويتي. وسجل قطاع البنوك نمواً في الأرباح الفصلية بلغ 23 في المئة مقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق والتي بلغ صافي الأرباح فيها 331.9 مليون دينار كويتي. وقد تصدر البنك الوطني نتائج الأعمال الفصلية للربع الثالث من العام، مسجلاً صافي أرباح بلغت 224.5 مليون دينار كويتي، وبمعدل نمو سنوي بلغ 11.4 في المئة عن الفترة نفسها من العام السابق. كما احتل بيت التمويل الكويتي المرتبة الثانية محققاً صافي أرباح بلغ 97.3 مليون دينار كويتي محققاً تراجعاً في الأرباح الفصلية عن العام الماضي بنسبة 8.5 في المئة والتي سجلت 106.4 ملايين دينار كويتي. وعن معدلات النمو الفصلية فقد حقق البنك الدولي أعلى المعدلات والتي بلغت 382.7 في المئة حيث استطاع البنك تجاوز الخسارة المحققة العام الماضي والتي بلغت 4.6 ملايين دينار كويتي متحولاً الى صافي ربحية فصلية بلغت 13.1 مليون دينار كويتي. ويختصص ربحية الأسهم في القطاع، فقد أظهرت نتائج الأعمال تحقيق سهم بنك الكويت الوطني أعلى ربحية للسهم والتي بلغت 70 فلساً بالمقارنة مع 64 فلساً خلال الفترة نفسها من العام السابق، كما احتل بيت التمويل الكويتي المرتبة الثانية محققاً 39.6 فلساً وجاء البنك الأهلي الكويتي في المرتبة الثالثة محققاً 30 فلساً للسهم وبالإشارة الى صافي الأرباح للأشهر الثلاثة الماضية، فقد حققت جميع البنوك النماذج التي أعلنت عن نتائج أعمالها ربحية متفاوتة، حيث بلغ إجمالي الأرباح التي حققها القطاع 149.8 مليون دينار كويتي بالمقارنة مع 110.8 ملايين دينار كويتي خلال الفترة نفسها من العام السابق بنسبة نمو في الأرباح بلغت 35 في المئة. وقد تصدر البنك الوطني نتائج الأعمال الفصلية للأشهر الثلاثة الأخيرة محققاً 79.3 مليون دينار كويتي بالمقارنة مع 75.5 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام السابق وبنسبة نمو طفيفاً بلغت 5 في المئة فقط.

وقد شهد الربع الثالث من العام الحالي طفرات حقيقية في معدلات ربحية البنوك، حيث حقق بنك الخليج صافي أرباح بلغ 8.3 ملايين دينار بالمقارنة مع 469 ألف دينار فقط خلال الفترة نفسها من العام السابق، كما بلغ صافي أرباح بنك الكويت الدولي 8.2 ملايين دينار كويتي بالمقارنة مع صافي خسارة بلغت 1.2 مليون دينار كويتي خلال الفترة نفسها من العام السابق، وعلى المنوال نفسه تحول بنك بوبيان الى تحقيق صافي ربحية بلغت 1.5 مليون دينار كويتي بالمقارنة مع صافي خسارة 5.5 ملايين دينار كويتي خلال الفترة نفسها من العام السابق، ولم يطل تراجع الأعمال الفصلية للتمويل الكويتي الذي سجل أرباحاً صافية بلغت 26.5 مليون دينار بالمقارنة مع 34.3 مليون دينار خلال العام السابق وبنسبة تراجع بلغت 23 في المئة.

نتائج الشهور التسعة

وعن نتائج الأعمال السنوية الفصلية لفترة التسعة أشهر لقطاع البنوك خلال السنوات الخمس الماضية،



«الدولي» حقق أعلى نمو فصلي

5.3 مليارات دينار إجمالي حقوق المساهمين بنمو

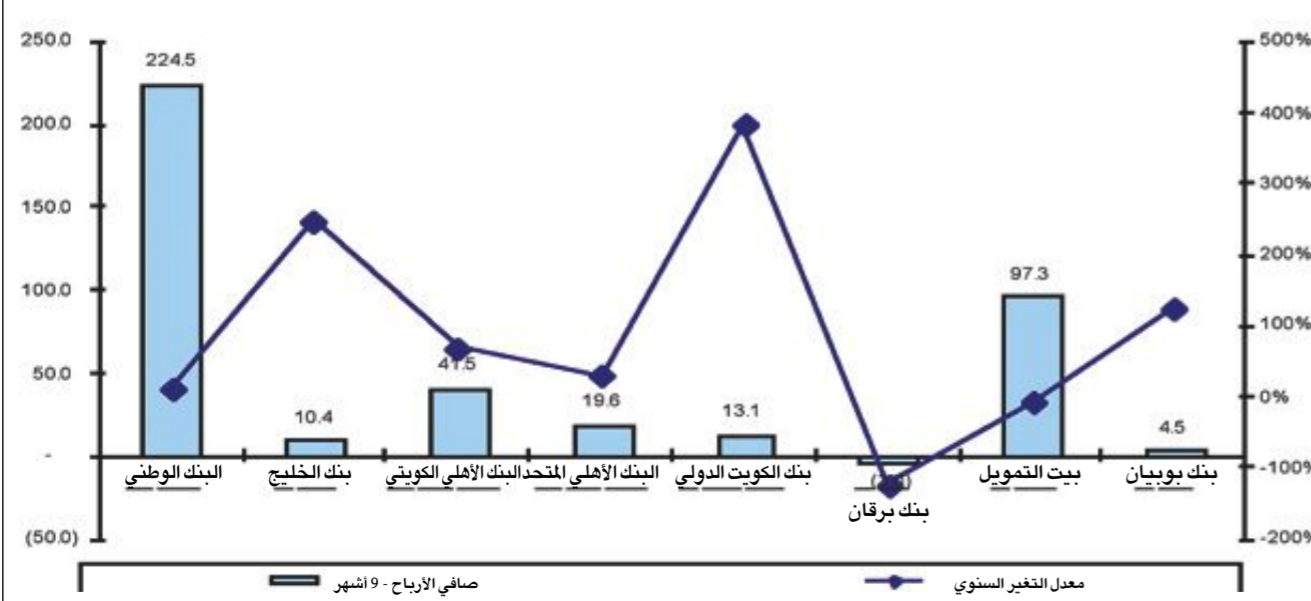
سنوي 13.8 %

بلغ إجمالي حقوق المساهمين لقطاع البنوك بنهاية سبتمبر 2010 الماضي 5.3 مليارات دينار كويتي، ليحقق معدل نمو على أساس سنوي بلغت 13.8 في المئة بالمقارنة مع 4.7 مليارات دينار في نهاية سبتمبر من العام الماضي 2009.

وباستثناء بنك الخليج فقد شهدت جميع البنوك نمواً متفاوتاً في إجمالي حقوق مساهميتها، والتي تصدرها بنك بوبيان بنسبة 94.3 في المئة بعد عملية زيادة رأس المال الأخيرة، ليصل إجمالي حقوق المساهمين الى 236 مليون دينار بالمقارنة مع 121.6 مليون دينار خلال الفترة نفسها من العام السابق. وجاء البنك الأهلي الكويتي في المرتبة الثانية محققاً نمواً سنوياً بلغ 42.8 في المئة، حيث بلغ حقوق المساهمين 458.8 مليون دينار بالمقارنة مع 321.3 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام السابق. وتصدر البنك الوطني حقوق المساهمين على مستوى قطاع البنوك بالكامل والتي بلغت 1.97 مليار دينار كويتي بنهاية سبتمبر 2010 وبنسبة نمو سنوي بلغ 13.3 في المئة في حين احتل بيت التمويل الكويتي المرتبة الثانية بإجمالي 1.3 مليار دينار كويتي وبنسبة نمو سنوي بلغت 3.7 في المئة.

«الدولي» حقق أعلى معدلات النمو الفصلية بنسبة 382.7 %

صافي أرباح البنوك 9 أشهر 2010



إجمالي الأصول - سبتمبر 2010

